الشيخ على ما ذكرنا انه ان وقع بعد النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص
وقد يكون للتقوى مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا
وعلى ما ذكره المصنف انه ان كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا وظاهر كلام
صاحب الكشاف انه موافق لعبد القاهر لانه قايل بالحصر في نحو الله يبسط الرزق
والله يستهزئ بهم وامثالهما مما اسند اليه مظهر معرف ومذهب السكاكي انه ان
كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع مانع كما سيجي انشاء الله تعالى وان كان معرفة فان
كان مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة وان كان مضمرا فان قدر كونه في الاصل مؤخرا
فهو للتخصيص والا فللتقوى ولم يتعرض في كتابه للفرق بين ما يلي حرف النفي وما
لا يليه وصرح باتفاق الحكم بين الصور الثلث وان قولنا زيد عرف محمول على انه
لكن على سبيل القطع لاحتمال التقديم وكذلك من اراد التوفيق بين كلامه وكلام
الشيخ فقد تعسف والى هذا اشار بقوله الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص
بشرطين اشار الى الاول بقوله ان جاز تقدير كونه اي المسند اليه في الاصل مؤخرا على
انه فاعل معنى فقط لا لفظا نحو انا قمت فانه يجوز ان تقدر ان اصله قمت انا فيكون
انا فاعلا معنى في المعنى وان كان في اللفظ تاكيدا للفاعل والى الثاني اشار بقوله وقدر
عطفا على جاز اي قدر كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط والا اي وان
لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا تقوي الحكم سواء كان انتفاء الشرطين بانتفاء نفس
التقدير او بانتفاء جواز التقدير كما اشار اليهما بقوله جاز تقدير التاخير
كما مر في نحو انا قمت ولم يقدر او لم يجز اصلا نحو زيد قائم فانه لا يجوز ان
يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما سنذكره انشاء الله تعالى ولما كان مقتضى
هذا التحقيق الا يكون نحو رجل جاني مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز تقدير
كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لانك اذا قلت جاني رجل فهو فاعل
لفظا مثل قام زيد بخلاف قمت انا فيجب ان لا يفيد الا التقوى مثل زيد قام
استثناه السكاكي واخرجه من هذا الحكم بان جعله في الاصل بدلا من الفاعل
اللفظي ليكون فاعلا معنى فقط كما نحن بصدده وهذا معنى قوله واستثنى المنكر
بجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا اي على القول بالابدال من
الضمير يعني قدر ان اصله جاني رجل على ان رجل بدل من الضمير في جاني
لا فاعل له وانما جعله من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له اي

التخصيص

للتخصيص سواه اي سوى تقدير كونه مؤخرا في الاصل على انه فاعل معنى فقط لم يقدم
واذا انتفى التخصيص لم يقع وقوعه مبتدأ بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدأ من
غير هذا الاعتبار البعيد فلا يرتكب الا عند الضرورة وهي في المنكر دون المعرف
ثم قال وشرطه اي شرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتأخير
ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاني على ما مر ان معناه رجل جاني
لا امراة او لا رجلان دون قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص اما
على التقدير الاول اعني تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير لان المهر
لا يكون الا شرا اذ ظهور الخير للكلب لا يهشه ولا يفزعه واما على التقدير الثاني
اعني تخصيص الواحد من الافراد فلنبوه اي هذا التقدير عن مظان
استعماله اي موارد استعمال قولهم شر اهر ذا ناب لانه لا يستعمل عند القصد
الى ان المهر شر واحد لا شران وهذا ظاهر واذ قد صرح الايمة بتخصيصه حيث
تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه اي وجه الجمع بين قول الايمة بتخصيصه
وبين قولنا لوجود المانع من التخصيص تفظيع شان الشر بتنكيره اي جعل
التنكير للتعظيم والتهويل كما مر في تنكير المسند اليه ليكون المعنى شر فظيع عظيم
اهر ذا ناب لا شر حقير فيصح قولهم معناه ما اهر ذا ناب الا شر اي الا شر
عظيم فظيع فيكون تخصيصا نوعيا والمانع انما يمنع من التخصيص الجنسي والفردي
بيانا ان التوفيق بين الكلامين بهذا الوجه لا بمجرد جعله نكرة مخصصة
بالوصف المقدر المستفاد من التنكير ان الايمة قد صرحوا بان التخصيص
بمعنى الحصر حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر وللقائل ان يقول بعد ما جعل
التنكير للتفظيع ليحصل التنوعية لا بد من اعتبار كونه في الاصل مؤخرا
على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهبه ليفيد الحصر فينافي التوفيق بما لتنكير
الموصوفة يصح وقوعها مبتدأ كالمعرف فلا يصح فيها ارتكاب ذلك الوجه
البعيد كما لا يصح في المعرف لصحة وقوعه مبتدأ ولا بد في هذا الباب
فقال انما اشترط اعتبار التقديم والتأخير في افادة التقديم الحصر والحصر
هنا ليس مستفادا من التقديم بل من الوصف بناء على ان التقييد بالوصف
عنده يدل على نفي الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جاني معناه لا قصير
من غير اعتبار كونه مؤخرا يدل على هذا انه قال بالتخصيص الحصري في نحو قولنا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1